الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي اليومي / الاربعاء

1435/1/23هـ الموافق 2013/11/27م

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	7
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	11
حقوق الانسان في العالم	28

تجمع نسائي في الرياض "اليوم" يبحث تحصين الأسر من المخدرات

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/11/27/article887721.html

الرياض – محمد الحيدر

تستضيف المديرية العامة لمكافحة المخدرات بالرياض ممثلة في إدارة الشؤون النسوية، اليوم حلقة نقاش اعلامية توعوية موجهة للأسر عن مكافحة المخدرات "الأساليب – الوسائل – المضمون" بحضور عدد من عضوات مجلس الشورى والقياديات والأكاديميات والمختصات ومسئولات من وزارة التربية والتعليم، ووزارة التعليم العالي، ووزارة الشؤون الاجتماعية، وبرنامج الأمان الأسرى، ومركز الملك عبدالعزيز للحوار والوطني، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني للبنات، وهيئة حقوق الإنسان، وجمعية حقوق الانسان. وستبدأ الحلقة بعرض فيلمين وثائقيين، الأول تعريفي يوضح جهود المملكة في مجال مكافحة المخدرات والجهود الوقائية والثاني عن الشبكة العالمية (GINAD). وتتمحور حلقة النقاش حول حجم مشكلة المخدرات محلياً بشكل علمي وواقعي بالإضافة إلى طرح أهمية التواصل الإيجابي مع المجتمع المحلي والإقليمي والدولي والتركيز على أهمية استحداث طرق جديدة للوقاية من المخدرات بجودة عالية ومبتكرة وإعداد الخطط والإستراتيجيات التي من شأنها أن تؤدي إلى تنفيذ برامج ومشاريع وطنية تهدف إلى توعية وتحصين الأسر من المخدرات.وأشارت مديرة إدارة الشؤون النسوية بالمديرية العامة لمكافحة المخدرات أمل بنت يوسف خاشقجي على أهمية التحرك السريع نحو تنفيذ البرامج التوعوية وضرورة الوعي بالخصائص النفسية والمراحل العمرية أثناء تقديم الرسالة التوعوية. وأضافت أنه سيكون هناك اجتماعات اخرى لترجمة جميع الأفكار والمقترحات إلى مشاريع وبرامج وأنشطة لتحقيق الحصانة لدى الفرد والأسرة والمجتمع للوصول إلى مجتمع متفاعل وواع بأخطار المخدرات.

تعويضات المرضى عن الأخطاء الطبية لا تكفي..!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/11/27/article887498.html

أبها، تحقيق- مريم الجــابر

ما تزال التعويضات التي تُصرف للمرضى أو ذويهم المُحوَّلين للعلاج بمستشفيات خارج منطقتهم، أو بسبب الأخطاء الطبية تعد قليلة مقارنة بما هو معمول به في العديد من دول العالم، إلى جانب الإجراءات الروتينية «البيروقراطية» التي قد تمتد لسنوات من أجل صرفها، وكذلك إلزام المريض أو مرافقه بإحضار الاثباتات والمستندات المطلوبة في هذا الشأن من أجل صرف مبلغ التعويض، إضافة إلى ربط الصرف بوجود قرار من الهيئة الصحية.

وأثبتت إحدى الدراسات في هذا المجال أن «المملكة» هي أقل الدول الخليجية في دفع التعويضات المادية للمرضى نتيجة الأخطاء الطبية، وهذا ما يؤكد أهمية فتح ملف تقدير التعويضات المادية للمواطن المُتضرر أياً كانت، فإعادة النظر فيما يُقر فيه من تعويضات في الوقت الحاضر أصبح أمراً مهماً في حفظ حقوق الناس، وألاَّ يُترك المواطن وحيداً يبحث عن حقه، ويتم وضعه في دوامة المراجعات التي قد تستمر لسنوات.

وكان «د. محمد العيسى» –وزير العدل- قد أكد في وقت سابق على أن ما يصدر من الهيئة الصحية الشرعية حول الأخطاء الطبية يُعد قراراً أو حكماً ابتدائياً يجوز الطعن فيه أمام «ديوان المظالم» وليس أمام «المحاكم الابتدائية»، وإنما أمام المحكمة الأعلى في السابق، وهي «هيئة التحقيق»، وحالياً محكمة أو دائرة الاستئناف، موضحاً أن «وزارة العدل» اطلعت على العديد من أحكام «ديوان المظالم» بإلغاء ما صدر عن «الهيئة الشرعية» لقلة التقدير، وتصدت هيئة التدقيق بالحكم بتعويضات مُجزية.

كما أن «مجلس الوزراء» قرر مضاعفة الإعانة التي تُصرف للمرضى ومرافقيهم المُحوَّلين للعلاج خارج مناطق إقامتهم أو خارج «المملكة»، إذ تم رفعها لكل منهما إلى (300) ريال في الداخل بدلاً من (150) ريالا، وإلى (600) ريال في الخارج بدلاً من (300) ريال.

تعويضات متواضعة

وأوضح "محمد الدباش" –محام- أنه بالنظر إلى تاريخ تعويضات الأخطاء الطبية في "المملكة" فإنها تتدرج من (90) ألف ريال إلى (150) ألف ريال، وذلك حسب حجم الخطأ وتقدير القضاء لحجم الضرر، في حين يحصل المتضررون في قضايا مماثلة في دول أخرى على تعويضات تتدرج من (1.000.000) ريال إلى (1.500.000) ريال، كما أنها قد تزيد عن ذلك بكثير في دول أخرى، مضيفاً أن حجم هذه التعويضات التي تحكم بها اللجان الطبية الشرعية يعد متواضعاً، مرجعاً ذلك لعدة أسباب، منها أن مبلغ الدِّية المعمول به في السابق كان قليلاً جداً وقديماً ولم يكن يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية.

وأضاف أن مفهوم التعويض المعمول به في اللجان الطبية الشرعية وشموليته لأضرار معينة بحاجة إلى مراجعة أيضاً، خاصة فيما يتعلق بالأضرار المعنوية والنفسية التي تطال من وقع ضحية للأخطاء الطبية، وعلى وجه التحديد أولئك الذين تعرضوا لتشوهات جسدية نتيجة هذه الأخطاء، مشيراً إلى أنه لا يجب أن يقتصر الحكم بالتعويض على الوفاة أو فقد المنفعة، بل يلزم أن يمتد التعويض للأضرار المعنوية التي تطال ضحايا الأخطاء الطبية، مؤكداً على أن تطبيقات التعويض عن الأضرار المعنوية معروفة وثابتة في الفقه الإسلامي.

وقال:"تنقسم التعويضات عن الأخطاء الطبية إلى الحق الخاص المُتعلّق بالمريض المتضرر أو ذويه، وقد يصل هذا الحق التعويض من الناحية الشرعية في أقصاه إلى الدية المحددة بالقتل الخطأ، أما الجانب الآخر في التعامل التنظيمي وفق السياسة الشرعية مع هذه الأخطاء فهي العقوبة المقررة لصالح الحق العام أو ما يسمى بسلطة ولي الأمر في إيقاع العقوبة المناسبة"، موضحاً أن التعويضات المبالغ فيها نحو الأخطاء الطبية غير موجودة في "المملكة"، بينما تشتهر الدول الغربية بالمطالبات الباهظة في مجال التعويضات، لافتاً إلى أن إرجاع تقدير حجم الضرر الحقيقي يكون إلى لجنة شرعية قضائية هي التي تفصل بين هذه المطالب أو الشكاوى ويكون بعضها كيدياً، لذا يتم رفضها.

تأهيل القضاة

وقالت "د. سهيلة زين العابدين" -عضو هيئة حقوق الإنسان-:" رغم ثبوت الأضرار المادية المترتبة على الأخطاء الطبية إلاَّ أنَّ المُلاحظ على أحكام الهيئات الشرعية الصحية أنها تقصر التعويضات المالية على الدِّية، إلى جانب تجاهلها، بل ورفضها للتعويضات المعنوية"، داعية إلى تأهيل القُضاة في الهيئات الشرعية الصحية على تقدير التعويضات المالية والنفسية والمعنوية المترتبة على الأخطاء الطبية، مقترحة أن يكون من بين أعضاء هذه الهيئات عدد من أعضاء الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، مؤكدة على أن الأحكام المتساهلة وضآلة تعويضاتها والتباطؤ في إصدارها سيضاعف من الأخطاء الطبية الآخذة في الزيادة.

وأضافت أنه في الوقت الذي لا يجوز فيه أن يُحكم في خطأ طبي نتج عنه عدة إعاقات لمريض وإتلاف بعض منافع جسده بمبلغ يتجاوز (11) ألف ريال، نجد أنه لا يُلتفت إلى ما ترتب على هذا الخطأ الطبي من اضطرار المريض أو ذويه إلى صرف مبالغ طائلة لتأهيله مع إعاقته وما فات عليه من منافع جوارحه وأعضائه التي أصابها التلف، مبينة أن هناك تغافلاً عن الأضرار النفسية التي تُصيب المريض، وقالت:"من قال إنَّ التعويض عن الأضرار المعنوية لا أصل له في الشريعة الإسلامية؟"، مشيرة إلى أن الثابت من نصوص الشريعة أنّ الحقوق المعنوية محل عناية الشريعة واعتبارها، وأنه يمكن التعويض عنها بمال.

وأشارت إلى أن الرسول الكريم -صلى الله عليه وسلم- أمر عمر بن الخطَّاب -رضي الله عنه- أن يُعوِّض رجلاً (20) صاعاً من تمر مقابل ترويعه، فما بالكم بمن يتسبب في يُتم أطفال وحرمانهم من حنان ورعاية أحد والديهم، أو فقدان أحد الحواس؟، لافتة إلى أن هذا الحديث يُعد أصلاً في التعويض عن الضرر المعنوي، وأصلاً في أنّ تقدير التعويض في هذه الحال يكون جزافياً حسب اجتهاد القاضي وما يراه مُحققاً للمصلحة وجابراً للضرر، وكذا الحال بالنسبة للأضرار المادية، إذ ينبغي عدم الاكتفاء بالدية التي ينبغي إعادة النظر في تقدير قيمتها.

وبينت أنه إذا لم يستطع المتضرر إثبات الضرر بشكل قطعي، فإن على القاضي الأخذ في إثبات هذا الضرر بالقرائن وشواهد الحال، وما يجري عليه العُرف في مثل هذه الأحوال، وما يقتضيه الحس والواقع، ثم يقضي في ذلك بما يصل إليه من غلبة ظن، موضحة أن ذلك مُعتبر في الشريعة، إذ ليست كل الأحكام تُبنى على القطع واليقين، وإلاَّ لما جاز الحكم بناءً على شهادة شاهدي عدل؛ لاحتمال خطأهما أو حتى كذبهما.

حقٌ مشروع

ولفت "سعيد النقير" -مدير العلاقات العامة والإعلام بالشئون الصحية بعسير- إلى أن صرف مُستحقات المرضى حق مشروع كفله النظام لجميع المرضى الذين يتم تحويلهم مع مرافقيهم من قبل الهيئة الصحية بمنطقة عسير، مضيفاً أن ذلك يكون بواقع (300) ريال للمريض ومثلها للمرافق عن كل يوم، موضحاً أن صرف هذا المبلغ المُستحق يخضع لشروط تتطلب استيفاء مُسوِّغاتها، ومن أهمها صورة من قرار الهيئة الطبية العامة، وأصل قائمة المواعيد من المستشفى المُحوَّل له المريض "برنت"، وصورة إثبات الهوية للمريض والمرافق، ورقم حساب البنك الدولي "الآيبان". وأضاف أنه فيما يخص التنويم فإنه يلزم إحضار مشهد من المستشفى المُحال إليه المريض بعدم تأمين سكن للمرافق، على أن يتم تسليم هذه الأوراق لأقرب مستشفى يراجعه المريض في المنطقة، وبالتالي يتم رفعها للصرف من قِبَل المستشفى للمديرية، موضحاً أن المديرية تعمل على تدقيقها ورفعها للوزارة لإقرار الصرف، ومن ثم تُودع بشكل آلي في حسابات المستفيدين، مشيراً إلى أنه بعد استكمال مُسوِّغات الصرف يتم رفعها للوزارة، ويتم الصرف مركزياً حسب توفر البند، مبيناً أنه يتم الصرف بمُعدل شهرين قد تقل أو تزيد، لافتاً إلى أنه بالنسبة للأخطاء الطبية فإن المخول فيها الهيئة الصحية مع قاضٍ من المحكمة، وبالتالي فإنهم هم من يُقرِّرون التعويض بحسب الضرر.

الاستغناء عن جميع المباني المستأجرة لدور الرعاية

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131127/Con20131127657531.htm

نادر العنزي (تبوك)

كشف لـ «عكاظ» مدير عام العلاقات العامة والإعلام الاجتماعي بوزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي عن توجه الوزارة للاستغناء عن المباني المستأجرة لدور الرعاية الاجتماعية وإنشاء مبان جديدة ومصممة بشكل خاص بما يتناسب مع الفئات المشمولة بالرعاية.

وأبان الثبيتي أن أغلب مباني مؤسسات رعاية الفتيات حكومية (الرياض، مكة المكرمة والأحساء) عدا فرع أبها وحاليا المبنى تحت الإنشاء وسيتم استلامه قريبا، مشيرا إلى أنه تم خلال الأشهر الماضية افتتاح مؤسستين لرعاية الفتيات في القصيم وحائل.

ونوه متحدث وزارة الشؤون الاجتماعية بأنه سيتم قريبا افتتاح مؤسسة لرعاية الفتيات بنجران، وجار العمل حاليا على استلام مبنى بالباحة خلال الفترة المقبلة، مشيرا إلى أن عدد المباني التابعة لإدارة رعاية الأحداث 15 مبنى حكوميا و 13 مبنى مستأجرا.

وشدد الثبيتي على أن مؤسسات الرعاية الاجتماعية ليست دور توقيف، بل دور ضيافة ورعاية، لافتا إلى أن محاولات الانتحار قليلة ومرتبطة بضعف الوازع الديني، وانعدام الروابط الأسرية للفتيات، والانفتاح الثقافي والإعلامي وشبكات التواصل الاجتماعي التي تعتبر من أهم العوامل المرتبطة بمحاولات الانتحار.

وعن تفاعل الوزارة مع ملاحظات حقوق الانسان، قال هناك تعاون تام حيث يتم التحقق من أي ملاحظات ومعالجتها فورا بالتنسيق مع الفرع والإدارة المختصة.

وسط منظومة أمنية تضم العديد من الجهات

الأجهزة الأمنية تنهي أمس إجراءات ترحيل أكثر من5 آلاف مخالف إثيوبي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/11/27/article887767.html

الرياض- صالح الحميدي تصوير- عبداللطيف الحمدان
أنهت الأجهزة الأمنية المعنية باستقبال وإيواء وترحيل مخالفي نظامي الإقامة والعمل بوزارة الداخلية في مقرها المؤقت بجامعة الأميرة نورة سابقا أمس الإجراءات اللازمة لترحيل وسفر أكثر من خمسة آلاف مخالف من الجنسية الإثيوبية ممن تم استقبالهم وإيواؤهم بالمقر ليضاف العدد إلى ٢٠ ألف مخالف تم ترحيلهم على مدى التسعة أيام الماضية.
وتأتي تلك الإجراءات ضمن عمل مكثف تبذله الأجهزة المعنية من خلال إمكانات مادية وبشرية عالية المستوى تم تسخيرها لهذا الغرض.
وقد وفرت قوات أمن المنشآت القوة اللازمة من الضباط والأفراد والآليات ضمن المنظومة الأمنية لوزارة الداخلية في الموقع حيث تتولى المهام الأمنية وإدارة الموقع والتنسيق مع الجهات الأخرى.
وقد لاحظت"الرياض" خلال الجولة بالموقع توفر ما يحتاجه المخالفون بمقر الإيواء من أغطية وفرش عالية المستوى إضافة إلى الأطعمة الطازجة لمختلف الوجبات وتوفر المستوصف الطبي المزود بالإمكانات رفيعة المستوى للكشف والعلاج وتتابع هيئة حقوق الإنسان تفعيل دورها من خلال مكتب تم افتتاحه لهذا الغرض بمقر الإيواء كما لاحظت الرياض تكامل أجهزة الأمن في منظومة واحدة تؤدي أدوارها بالموقع محققة النجاح الأمني والإداري المنشود لاستقبال وإيواء وترحيل مخالفي نظامي الإقامة والعمل بمقر جامعة الأميرة نورة سابقاً.

"حقوق الإنسان" ورسالة ملكنا للعالم

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Discussion/News_Detail.aspx?ArticleID=168955&CategoryID=8

د. جميل الصعب

مع أنني مؤمن أن هيئة حقوق الإنسان السعودية تأخرت كثيرا لتعلن عن نفسها، وأن تتواصل إعلاميا مع العالم، بدءا من مجتمعنا المحلي ثم الدولي، وكنا نراها مقصرة كثيرا في إيصال رسالة بلادنا الإنسانية إلى العالم.
كان يجب أن نراها، ونعرف ما تقوم به منذ سنوات، ولن ننكر أبدا ونكابر أنها وصلت وإن متأخرا، فمن يتتبع نشاطات الهيئة الآن ودورها التنظيمي في دعم التشريعات الحقوقية، سيدرك أنها لمعت وبدأ نجمها بالسطوع داخليا على استحياء وخارجيا بسطوع أقل، من خلال ما أوصلته لنا إعلاناتها التلفزيونية الأكثر من رائعة، ولعل أهمها على الإطلاق ذلك الإعلان الإنساني الروحاني عن الأم التي تترك أبناءها للعاملة المنزلية في مشهد مؤثر وذكي لسيدة سعودية تفتح ذراعيها لأطفالها القادمين فرحين مبتهجين، ولكنهم يتجاوزونها إلى أحضان العاملة الفلبينية، التي كانت تقف خلف هذه الأم! ما زال هذا الإعلان في مخيلة الكثيرين، وللأمانة، فإن مجمل الإعلانات التي قدمتها الهيئة كانت رائعة وبجودة تقنية نادرة تحسب لمن نفذها وللهيئة في اختيارها التقني أيضا.
هذه الجهود يمكن أن نلمسها ويسهل قياس نتيجتها بوضوح، من خلال حجم المشاهدات الكبير في الإعلام الجديد للإعلانات التي أنتجتها الهيئة وتبثها في وسائل الإعلام المختلفة، الذي يعكس نشاطا كبيرا وغير مسبوق للهيئة يعاب عليها فيه تقطعها وعدم استمرارها بشكل انسيابي مدروس يؤسس لعلاقة الألفة والمصداقية مع المتلقين.
مع عتبنا على هيئة حقوق الإنسان في عدم وضوح رؤيتها الإعلامية، إلا أن من حقها علينا أن نعترف بما حققته لبلادنا من نجاح أكد ثقة العالم في رسالتنا الإنسانية، التي يحثنا عليها ديننا في الأصل، عندما فازت المملكة مؤخرا بمقعد عضوية مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة للمرة الثالثة على التوالي، وحصولها على " 140" صوتا. والأجمل أن كل هذا جاء حسبما قرأناه وسمعناه من خلال اقتراع سري بين الدول، مما يعني أنه لا أحد كان مضطرا أن يجاملنا!.
إن الخطوات الإعلامية الضعيفة لهيئة حقوق الإنسان، يجب أن تتوسع ليعلم العالم أجمع ـ وبكل لغاته ـ أن بلادنا تستند في دعمها لحقوق الإنسان على مبادئ الدين الحنيف، وأن هذا ليس أمرا جديدا أو مستحدثا، بل هو أساس وعقيدة كان أول من أكد عليه الملك المؤسس، ومن بعده كل ملوك هذه البلاد، وللحق فإنني كتبت هذا المقال؛ لأن ما يكتب في كثير من مواقع التواصل الاجتماعي، ويبث في كثير من المحطات التلفزيونية، يضعنا أمام حقيقة لا يجب أن نخفيها بأي حال من الأحوال، وهي أن هناك آلة إعلامية تعمل ليل نهار للنيل من المملكة مرتكزين على ضبابية المعلومات ـ أو هكذا يظنون ـ عن حقوق الإنسان في بلادنا، ولا نستطيع أن ننكر أن هذه الآلة الإعلامية تستطيع بين الحين والآخر الوصول إلى البعض بتشويه صورة المملكة، وتستمر محاولات البعض التغلغل إلى عقول الناس في محاولات مستمرة ومستميتة للعبث بالحقائق، وقلبها من خلال أفكارهم المسمومة، وشئنا أم أبينا فإن هذا كله يترك أثره، ومع الوقت قد يصبح قناعة عند البعض حتى ممن يعيشون بين ظهرانينا، أو من أصدقائنا في العالم، وفي اعتقادي أن هذا مؤشر لا يجب الاستهانة به بأي حال من الأحوال. وهي دعوة لأن نكون بحجم المواجهة الإعلامية التي تشن ضد المملكة من بوابة حقوق الانسان لن يكون آخرها ما يحدث من مظاهرات أمام بعض سفارات بلادنا في العالم؛ بسبب حملات التصحيح القانونية لأوضاع العمالة في بلادنا، التي تمارسها جميع دول العالم. إننا نحتاج من هيئة حقوق الإنسان بالمملكة أن تشرح للعالم ـ وبكل الوسائل المتاحة ـ كيف أن بلادنا تحترم كل القيم الإنسانية في شتى المجالات.
لقد تابعت قبل إعداد هذه المقالة أغلب تصريحات وأحاديث الدكتور بندر العيبان رئيس الهيئة، ولمست أنه رجل هادئ وحكيم، وقادر على استثمار كل الوسائل الكفيلة بوضع المملكة في المكان الذي يليق بها وبمكانتها في العالم على صعيد حقوق الإنسان، إننا أمام مهام كبيرة، والمهمة الأولى هي الوصول إلى الناس، في المملكة والخليج وكل الوطن العربي

والعالم؛ ليكونوا مساندين لدور المملكة وداعمين لها، وهذا لن يتحقق إلا إذا تعرف المواطن العربي على الدور الحقيقي الذي تقوم به المملكة بكل الوسائل الدعائية والدرامية على وجه الخصوص، التي يعدّها محركو الإعلام في العالم السلاح الشعبي الأكثر تأثيرا، الذي يصعب مكافحته، فهذا السلاح الشعبي لن يقف أثره فقط عند من يتابعونه، فالعمل الدرامي سيصبح جزءا من وعيهم وقناعاتهم، ليطال أثره ملايين الناس، الذين ستحولهم الدراما إلى مقتنعين ثم مؤمنين ثم مدافعين، وهذا يجعل ملايين المؤثرين التفاعليين العفويين يقفون صفا؛ ليدافعوا عما آمنوا به، وسنرى جميعا كيف ينقض المؤمنون بدور ورسالة خادم الحرمين الشريفين الإنسانية على كل من يحاول المساس بها.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

عضو "شورى": المملكة حريصة على نشر ثقافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/576202

الرياض - «الحياة»
قال رئيس لجنة حقوق الإنسان والعرائض في مجلس الشورى الدكتور عبدالله بن محارب الظفيري، إن «المملكة العربية السعودية تولي مسألة حقوق الإنسان جلّ اهتمامها وعنايتها انطلاقاً من تعاليم الدين الإسلامي الحنيف الذي كرّم بني الإنسان وحفظ له حقوقه»، مشيراً إلى حرص حكومة خادم الحرمين على «نشر ثقافة حقوق الإنسان في مناخ من الأخوّة والتسامح والتراحم والتعريف بالأساليب والوسائل التي تساعد في حماية هذه الحقوق».
وأكد الظفيري خلال استقباله أمس عضو البرلمان الأوروبي رئيسة اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان في البرلمان باربرا لوكبيلر التي تزور المملكة حالياً، على متانة العلاقات البرلمانية التي تجمع بين مجلس الشورى والبرلمان الأوروبي، وأضاف: «إن انتخاب المملكة أخيراً لعضوية مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة مدة ثلاثة أعوام لفترة ثالثة إقرار صريح بما تحظى به حقوق الإنسان في المملكة من اهتمام، وتقدير دولي لجهود ومبادرات خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في حماية حقوق الإنسان على الصعيدين المحلي والدولي».

الطائف: إيداع مقيمة وأبنائها الـ8 في "دار الحماية"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/576167

الطائف - عائض عمران
أودعت الجهات المختصة في محافظة الطائف أمس، زوجة وثمانية من أطفالها من جنسية عربية لحمايتها من زوجها في دار الحماية الاجتماعيه جراء الخلافات الأسرية مع زوجها السعودي.
وأوضحت مصادر لـ «الحياة» أن الخلافات بدأت بطلب «الزوجة» إنهاء إجراءات الحصول على الجنسية لها، إضافة إلى حرمان ابنته من الدراسة في الجامعه وغيرها من الاتهامات الأخرى التي وردت في ملف التحقيق في القضية.
وأكدت المصادر أن خلاف الزوجة مع زوجها امتدت لأكثر من 20 عاماً، وتدخلت الشرطة أكثر من مرة لإيجاد حل بينهما، وإعادة وضع الأسرة إلى الاستقرار بيد أن المشكلات زادت، وتطورت إلى طلاق الزوجة التي واجهت الكثير من العنف والمشكلات.
وتحدثت الزوجة (تحتفظ «الحياة» باسمها)، وقالت إنهما اقترنا ببعض كزوجين منذ 24 عاماً، مشيرة إلى أنها لم تكن مستقرة طوال تلك الفترة التي عاشت معه فيها.
وأوضحت: «أنجبت أبنائي من رحم الخلافات، ورزقت في خضم العراك بثلاثة أبناء وخمس بنات تحملوا تبعات مشكلاتنا»، موضحة أن هناك الكثير من الأمور التي أوقعت الخلاف وشتت شمل الأسرة، أبرزها مطالبتها بالحصول على الجنسية كزوجة لمواطن سعودي.
واضافت: «أكملت الأوراق كافة ولم يتبق سوى موافقته، ولكنه أخذ يماطل، ولا يبالي بهذا الجانب الذي لم يتحقق، إضافة إلى منع النفقة على أبنائه، ولم يمنحهم مصروفاً إطلاقاً»، مشيرة إلى أن اثنتين من البنات تم حرمانهما من الدراسة في الجامعة جراء عدم توافر وسيلة مواصلات. وزادت: «تقدم بشكوى ضدي أنا وأولادي إلى الشرطة بتهمة سرقة ساعة ذات مبلغ كبير من المنزل، إضافة إلى شكوى أخرى بتهمة تكسير أثاث المنزل». وأشارت إلى أن طليقها منعها من زيارة

والديها، وأشقائها، وقالت: «اتهمني بتعنيف أحد الأبناء، وتم توقيفي في السجن لمدة أربعة أيام حتى ثبتت براءتي بشهادة من البنات». ولفتت إلى أن معاناتها التي تجاوزت الـ 20 عاماً انتهت، ووصلت إلى خط النهاية بعد طلاقها منه قبل 10 أيام، مشيرة إلى أنها تنتظر الحصول على ورقة الطلاق.

من جانبه، أوضح المتحدث الإعلامي في شرطة محافظة الطائف المقدم تركي الشهري لـ «الحياة» أن بلاغاً ورد إلى مركز شرطة السلامة يتضمن وجود خلاف أسري بين مواطن وزوجته المقيمة، وجرى إيداع المرأة وأطفالها في دار الحماية الاجتماعية ،وستتم إحالة ملف القضية إلى المحكمة المختصة للنظر فيها.

أسرة ضحيتي "اليوم الوطني" تطالب بتوجيه تهمة القتل شبه العمد لـ"المطاردين"

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/576185

الرياض - إبراهيم الزاحم

أكد مصدر مطلع لـ «الحياة» أن أقارب الضحيتين في حادثة اليوم الوطني تقدموا بطلب رسمي إلى المحكمة الجزئية لفصل الحق العام عن الحق الخاص، وتوجيه تهمة القتل شبه العمد لأعضاء الهيئة المتورطين في المطاردة، مشيراً إلى أن المطالبة الجديدة جاءت بعد اطلاع محامي الضحيتين على تقارير الأدلة الجنائية عن السيارات المشاركة في حادثة المطاردة، التي أثبتت وجود نحو ست صدمات في سيارة الشابين وسيارة الهيئة، في البابين الأيمن والأمامي، إضافة إلى وجود أثر لصدمات في أجزاء متفرقة من مؤخرة سيارة الشابين.

وبحسب المصدر، فإن الجزء الخاص بتهم تزوير محاضر رسمية لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تم تحويله إلى القضاء الإداري (ديوان المظالم)، مرجحاً أن تبدأ جلسات هذه القضية خلال الأسبوع المقبل.

وأوضح المصدر أن الجلسة الماضية أمام ناظر الدعوى في المحكمة الجزائية التي عقدت في الرياض الأسبوع الماضي، شهدت حضور نحو 30 عضواً من جهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، يتقلدون بطاقات عملهم الرسمية، لافتاً إلى حدوث مشادة كلامية بين محامي أقارب الضحيتين وأعضاء الهيئة داخل المحكمة.

يذكر أن المحكمة الجزائية في الرياض انتهت أخيراً من تحويل كامل ملف قضية ثلاثة من أعضاء هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر المتهمين في التسبب بحادثة اليوم الوطني التي راح ضحيتها شابان إثر مطاردتهما في وسط العاصمة الرياض، في ما يتعلق بالحق الخاص لذوي المتوفيين إلى المحكمة العامة.

وحددت مذكرة مراجعة لمتابعة القضية من خلال المحكمة العامة في الرياض، وتحديد القاضي الذي سينظر في القضية. ويتهم أربعة أعضاء من جهاز الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بتزوير محاضر رسمية، وتغيير الحقائق والكذب على لجنة التحقيق التي شكلت من هيئة التحقيق والادعاء العام.

"العمل" تمرّر مبررات "متناقضة" لـ"الشورى": "نطاقات" قلّص البطالة.. لكنها مرتفعة!

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://alhayat.com/Details/576094

الرياض - خالد العمري

اكتفت لجنة الموارد البشرية في مجلس الشورى في الرد على انتقادات أعضاء المجلس لوزارة العمل بشأن أرقام التوظيف الوهمية وزيادة معدل البطالة لدى الإناث، بإفادة وزارة العمل التي أكدت ارتفاع عدد العاملات السعوديات بنسبة 48 في المئة هذا العام، مقارنة بالعام الذي سبقه، طبقاً لمصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات لعام 2013.

وأوضح رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي عند قراءته لرد اللجنة في جلسة المجلس أمس (الثلثاء) أن «بقاء معدل البطالة مرتفعاً على رغم أعداد التوظيف الهائلة يعود لأسباب عدة، منها: التغيير الملحوظ وبشكل متسارع في نظرة المجتمع تجاه عمل المرأة وتزايد حاجة المرأة وأسرتها إلى العمل، وزيادة فرص النساء في العمل لدى القطاعات الكبيرة».

وحاولت «الحياة» الاستفسار من آل ناجي عن هذا الرد المبهم إلا أنه لم يرد على الاتصال والرسائل النصية.

وأشار آل ناجي إلى أن عدد العاملين الذي تقل رواتبهم عن ألفي ريال شهرياً بلغ 73 ألف موظف بنهاية العام الهجري الماضي (منهم 52 ألفاً من الإناث)، منخفضاً من 469 ألفاً بنهاية العام الذي سبقه، وهو ما يعني أن 396 ألف موظف زادت رواتبهم، موضحاً أن من يتقاضون ألفي ريال فأكثر بلغ 1.380 مليون موظف وموظفة.

وبين أن وزارة العمل عززت زيادة عدد من ارتفعت رواتبهم فوق ألفي ريال إلى برنامج نطاقات، وقال: «ما ذكر بشأن التوظيف الوهمي عولج بتوصية ستظهر في تقرير التأمينات الاجتماعية المقبل»، مضيفاً أن زيادة عدد التأشيرات في الوقت الذي ترتفع فيه أعداد العاطلين يرجع إلى كثرة المشاريع الحكومية، بحسب رد الوزارة للجنة.

واختلف الأعضاء حول المفهوم من توصية عضو المجلس الدكتور خالد العقيل التي تبنتها اللجنة وتدعو إلى «درس منح فترة سماح مناسبة بحسب طبيعة النشاط لفئة الشباب المستثمرين الجدد في المنشآت الصغيرة التي توظف أقل من 10 عمال من توظيف سعودي»، إذ قال العضو الدكتور عمرو رجب إن هذا النوع من المنشآت الصغيرة المسمى بالنطاق الأبيض يمثل 86.6 في المئة من المنشآت العاملة، كما أنها الحاضن الأكبر للتستر التجاري.

غير أن مقدم التوصية نفى أن تكون تلك المشاريع الحاضن الأكبر للتستر، وأكد أن «التوصية تكسر مفهوم الاحتكارات التي تُعد الوكر الرئيس للتستر التجاري، كما أنها تخدم الطبقة الوسطى، وهذا لا يُعجب أصحاب الشركات الكبيرة»، بحسب قوله.

من جهته، أوضح رئيس اللجنة الدكتور محمد آل ناجي أن التوصية تنص على الدراسة، وهذا سيكشف حقيقة ما إذا كانت المنشآت الصغيرة حاضنة للتستر التجاري أم لا.

وعلى رغم موافقة 67 عضواً على التوصية، إلا أنها سقطت لأن النصاب النظامي للتصويت بحسب قواعد عمل المجلس يجب أن يكون 76 صوتاً فما فوق.

وفي السياق ذاته، دعا مجلس الشورى وزارة العمل إلى متابعة نشاط شركات ومكاتب الاستقدام ومراجعة أسعار وتكاليف الاستقدام والتأجير، وأن تقوم الوزارة بوضع آلية لتحفيز توطين المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتشغيلها بكفاءات وطنية، وهو ما يتضمن توافر بيئة العمل الآمنة للمرأة، وإيجاد آليات تُلزم منشآت القطاع الخاص بتشكيل اللجان العمالية لدعم إدارة الصحة والسلامة المهنية.

مشاهدات

- طالب رئيس جلسة مجلس الشورى الدكتور محمد الجفري، من الأعضاء مرتين الهدوء، لأن العضوات لا يسمعن ما يدور في النقاشات، فيما علقت العضو الدكتورة فاطمة القرني على الضجة تحت قبة المجلس، بأنها قد تؤثر في تصويت الأعضاء نتيجة فهم خاطئ لما يثار من مداخلات.

- أكد العضو الدكتور أحمد آل مفرح أن عدم تعاون الجهات الحكومية مع الجهات الرقابية أو المجلس إشكالية قائمة، ويجب إحصاء الجهات غير المتعاونة والرفع بها إلى الملك.
- طالب أمين المجلس الدكتور محمد آل عمرو مرتين من الأعضاء التصويت ليكتمل النصاب القانوني.
- نعى رئيس الجلسة وفاة وزير التربية السابق الدكتور محمد الرشيد.
- عارض عضو واحد أربع توصيات للجنة الموارد البشرية تخص وزارة العمل

عاملات تركن أطفالهن عند أمهاتهن أو خادماتهن وبقيت نفوسهن "معلقة"

فتحنا باب العمل للمرأة وتجاهلنا "دور الحضانة"!

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/11/27/article887503.html

الرياض، تحقيق- سحر الشريدي

تحتاج الأم العاملة إلى مكان آمن تضع فيه أطفالها فترة غيابها عنهم خارج المنزل، الأمر الذي سيزيد من رضا الأم ويحقق الراحة النفسية لها، وبالتالي زيادة جودة الأداء والرفع من مستواه كماً وكيفاً، إلى جانب أن ذلك سيقضي على كثرة غياب وتأخر الموظفة الأم التي غالباً ما يكون صغارها هم السبب في تغيبها أو تأخرها عن وظيفتها، وكذلك توفير الراحة النفسية للطفل؛ إذ سيحظى في هذه الحالة بالرضاعة الطبيعية والإشراف المباشر من قبل الأم أثناء فترات العمل.

ضرورة ملحة

وقالت "هيفاء محمد": "أصبح فتح المجال لعمل المرأة ضرورة ملحة لا غنى عنها، وأصبحت العديد من النساء يبحثن عن فرص وظيفية لإعانة أزواجهن في ظل الظروف المعيشية الصعبة لدى بعض الأسر، بيد أن المشكلة الحقيقية تنشأ عندما تتاح الفرصة للمرأة لتعمل في منشأة لا تتوفر فيها أماكن خاصة بحضانة الأطفال ورعايتهم، الأمر الذي تضطر فيه العديد منهن إلى ترك الطفل بالمنزل في يد الخادمة أو برفقة أخوته؛ مما أثر على نفسية الأم وطفلها بشكل سلبي.

وأضافت أن ذلك أدى إلى توقف العديد من النساء العاملات عن مواصلة العمل في تلك المنشآت، مشيرة إلى أنها حاولت أن تترك العمل أكثر من مرة، بيد أن حاجتها الماسة للوظيفة جعلتها تتحامل على نفسها وتبقي أبناءها في المنزل، لافتة إلى أن ذلك جعلها لا تشعر بالأمان المطلوب نتيجة بقاء أبنائها بمفردهم في المنزل، الأمر الذي قد يعرضهم لمخاطر كبيرة.

مطالب بإيجاد غرفة للأطفال في كل قسم نسائي للتغلب على مواعيد الحاضنات وتكاليفها المادية

جرائم الخادمات

وأشارت "ابتسام صالح" إلى أن وجود الخادمة في المنزل مع الطفل بات يُشكّل خطراً كبيراً على الأطفال، في ظل ما تتناقله العديد من وسائل الإعلام المختلفة بين الحين والآخر عن جرائم بعض الخادمات التي تُرتكب بحق الأطفال، مضيفة أن ظروف عملها جعلتها تترك طفلها الوحيد مع الخادمة في المنزل، ومع ذلك فهي تخرج من عملها باكراً في كثير من الأحيان، إلى جانب غيابها المُتكرر عن العمل؛ من أجل الاطمئنان على ابنها، مبينة أن ذلك سبب لها العديد من المشكلات في مقر عملها، مما قد يُعجّل بالاستغناء عنها في أي لحظة.

إجازة مفتوحة

وبينت "عبير الدوسري" أن سعادتها كانت كبيرة عندما تم قبولها للعمل في إحدى الجهات الحكومية، بيد أن تلك السعادة تبددت مع مرور الوقت، في ظل عدم وجود مكان آمن تستطيع أن تضع فيه ابنتها طيلة فترة بقائها في عملها، مضيفة أنها بحثت كثيراً عن مكان تُؤوي إليه ابنتها، بيد أن قلة عدد الحضانات أو اكتفاء العديد منها جعلها تصطحبها معها إلى مقر عملها، مشيرة إلى أنه تم رفض وجود ابنتها معها، رغم أنها تضعها في مكان بعيد عن وجود الموظفات، لافتة إلى أن ذلك أدى إلى طلبها إجازة مفتوحة من عملها؛ لكي تبحث عن حل مناسب لهذه المشكلة.

رضاعة طبيعية

وطالبت "منى المنصور" بإيجاد حضانات للأطفال في كل جهة أو منشأة تعمل فيها المرأة، على أن تتبنى جهة عملها إنشاء هذه الحضانات، ومن ثم يتم فرض رسوم مالية بشكل رمزي تدفعها الأم التي لديها طفل واحد أو أكثر في حال رغبت في وضعهم في الحضانة، مشيرة إلى أن ذلك سيُمكّن الأم من الاطمئنان عليهم بين فترة وأخرى وإرضاعهم بشكل طبيعي، الأمر الذي سينعكس عليها بشكل إيجابي ويؤدي إلى زيادة إنتاجها في العمل، مشددة على ضرورة أن يحتوي تلك الحضانات على كافة سبل الراحة والترفيه للأطفال، وأن يعمل فيها مربيات مؤهلات ومتخصصات في رعاية الأطفال.

وقت متأخر

ولفتت "هدى الكثيري" إلى أن بعض الحضانات تُحدِّد وقتاً معيناً لخروج الأطفال، ولأن عملها يمتد إلى الساعة الثالثة عصراً فهي لا تستطيع ترك أطفالها بالحضانة إلى وقت متأخر، مضيفة أن ذلك جعلها تطلب من سائقها الخاص وخادمتها المنزلية إحضار أطفالها من إحدى الحضانات التي سجلتهم فيها قبل فترة، ومن ثم انتظارها خارج مقر عملها قرابة الساعة ونصف الساعة إلى أن ينتهي وقت عملها، مشيرة إلى أن ذلك سبب التعب والإعياء لأطفالها، خاصة في فصل الصيف الذي ترتفع فيه درجات الحرارة إلى معدلات عالية، لافتة إلى أن وجود حضانات في مقار عمل الأمهات العاملات سيُجنِّب الأطفال هذه المتاعب وسينعكس بشكل إيجابي على راحة الأم، وبالتالي زيادة إنتاجها في العمل.

بيئة مُريحة

وشددت "ليلى السهلي" على ضرورة إيجاد حضانات متخصصة تكون تحت إشراف الجهات الحكومية والخاصة التي تعمل فيها المرأة، إلى جانب توفيرها في جامعات البنات؛ لتتمكن الأم الطالبة من وضع ابنها فيها أثناء اليوم الدراسي، مشيرة إلى أن ذلك سيجعل الأم قادرة على إنجاز عملها أو استيعاب محاضراتها وسط بيئة اجتماعية مُريحة لها ولطفلها، على أن تُحدد كل جهة أوقاتاً معينة تتمكن فيها الأم من زيارة طفلها والاطمئنان عليه، لافتة إلى أن ذلك من شأنه تهيئة البيئة المناسبة للأم والطفل.

زرع القيم

وأشارت "د.هبة ناصر بدوي" -أخصائية نفسية- إلى أن نوعية الرعاية تؤثر سلباً أو إيجاباً في حياة الطفل، موضحة أن للأسرة دورا كبيرا في التربية وزرع القيم والمبادئ، مضيفة أن عدم اهتمام الوالدين بأطفالهما قد ينتج عنه العديد من المشكلات في المستقبل، لافتة إلى أن غياب الوالدين عن المنزل معظم اليوم أو عدم التواجد فيه بشكل كاف يؤدي إلى اكتساب الطفل سلوكاً سلبياً، مقارنة مع الأطفال الذين يقضون وقتاً كافياً مع آبائهم وأمهاتهم.

وأكدت على أن دراسة أجريت في "أمريكا" بينت أن تزايد عدد الأمهات العاملات أدى إلى ارتفاع دور الحضانة بشكل كبير في العقدين الأخيرين، مضيفة أن عمل الأمهات يؤثر بشكل مباشر في تربية الأطفال، خاصة الأطفال الرُّضع، إذ تضطر الأم العاملة إلى مضاعفة جهدها في تربية الأطفال، مشيرة إلى أن البديل يكون عادة إما دور الحضانة أو رياض الأطفال، أو أن ترسل الأم طفلها إلى أحد أقاربها أو جاراتها، مشددة على ضرورة أن تكون دُور الرعاية مؤهلة بكوادر متخصصة في التعامل مع الأطفال.

دخل الأسرة

وبينت "د.هبة بدوي" أن قلة حضانة الأم العاملة للطفل قد ينتج عنه تخلي الأم العاملة عن عملها، وبهذا تتفرغ لتربية الطفل وتحتضنه، مشيرة إلى أن ذلك قد يؤثر على دخل الأسرة، خاصة إذا كان دخل رب الأسرة لا يفي بالغرض، لافتة إلى أن ذلك قد يحرمها أيضاً من الاختلاط بالآخرين وتكوين علاقات اجتماعية جيدة واكتساب ثقافات أخرى من زميلاتها في العمل، مؤكدة على أنه قد ينعكس ترك الأم للعمل على صحة الطفل بشكل إيجابي، حيث تهتم بغذائه وملبسه ونظافته، موضحة أن وجود الطفل قريباً من أمه في مقر عملها أو في مكان آمن بالقرب منها يشعره بالأمان ويجعله يكتسب السلوكيات الحسنة، كما أن الأم تطمئن في هذه الحالة على طفلها وتنجز عملها وهي هادئة دون تفكير في حال الطفل وماذا يحدث له.

وأضافت أن بعض الأمهات قد يُقصرن في عملهن نتيجة وجود الطفل بجانبهن، فقد تترك العمل وتضطر أن تطمئن على الطفل؛ مما يؤثر سلباً على إنتاجيتها في العمل، موضحة أن دُور الحضانة تُعوِّد الطفل على الجُرأة والتصرف بمفرده في

المواقف، واكتساب أصدقاء جُدد، وتكوين علاقات اجتماعية متعددة، مشيرة إلى أن الطفل الذي يجلس في المنزل يتعوَّد على الخجل والحياء ويخاف من مواجهة الغير ولا يكتسب مزيداً من العلاقات الاجتماعية.
وأوضحت أن لنظافة الحضانة دوراً كبيراً في جعل الطفل أقل عرضة للأمراض بشكل أكبر من الطفل الموجود في حضانة مهملة لا تهتم بالنظافة، مضيفة أنه سيكون عُرضة للإصابة بالأمراض المختلفة، كالنزلات المعوية و"الإنفلونزا"، وبالتالي فإن ذلك سينعكس على صحته بشكل سلبي، فيكون حينها هزيلاً وضعيفاً، كما أن مناعته ستقل نتيجة تناوله الأدوية، مبينة أن خروج الطفل في فصل الشتاء يجعله أكثر عُرضة للإصابة بنزلات البرد، مشددة على ضرورة توفير حضانة للأطفال في مكان عمل والدته.
وقالت: "أدت زيادة ساعات العمل على المرأة العاملة إلى ضرورة توفير الحلول المناسبة لها، ومن ذلك توفير الحضانات والدوام الجزئي والعمل من المنزل، خاصة مع ازدحام الطرقات وبعد أماكن السكن، إذ تقضي الأم في هذه الحالة أغلب ساعات اليوم بعيداً عن صغارها"، مضيفة أن الإرباك الحقيقي لسير العمل يتمثل في قلق الموظفة على طفلها وهو بين يدي الخادمة، أو في حضانة بعيدة، مشيرة إلى أن الدولة بحاجة إلى عمل الجنسين لتوطين الوظائف، كما أن المواطنين بحاجة إلى دخل الزوجين معاً؛ من أجل تذليل صعوبات الحياة، لافتة إلى أن توفير حضانات الأطفال في مكان العمل من الممكن أن يتم عبر فرض رسوم مالية رمزية لا تُرهق كاهل الأسرة، على أن تعمل فيها مُربيات متخصصات؛ من أجل أن تطمئن الأمهات على أطفالهن، وبالتالي الحفاظ على نفسية الأطفال وتجنب إصابتهم بالأمراض النفسية كالخجل والخوف والقلق.

تورط فيها أمين سابق لجدة ووكيلاه ورجلا أعمال

ترقب النطق بالحكم في أشهر قضية لكارثة السيول.. غداً

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://www.alriyadh.com/2013/11/27/article887604.html

جدة - سعد بن عبدالله
يترقب أمين سابق لأمانة جدة ووكيلاه واثنان من رجال الأعمال غداً الخميس صدور الحكم في قضيتهم التي تنظرها الدائرة الجزائية في محكمة جدة الإدارية.
وينتظر أن تعلن المحكمة الحكم في أشهر قضية وردت في ملف كارثة السيول بعد أن أغلقت باب المرافعات في هذه القضية، حيث يتهم الأمين بإصدار تراخيص بالبناء في مخطط "المساعد" رغم وقوعه في مجرى سيل واستلام مبلغ 5 ملايين ريال على سبيل الرشوة مقابل السماح بزيادة مساحة البناء في مخطط المطار القديم.
وكان قرار إغلاق المرافعة في القضية بعد حضور المتهمين آخر جلسة عقدتها الدائرة وطلبهم الفصل في قضيتهم بعد أن اكتفوا جميعاً بما قدموه من مرافعات بالقضية، فيما اكتفى ممثل الادعاء بما جاء في لائحة الاتهام.
وفي محاكمة أخرى تنظرها الدائرة اليوم الأربعاء تستأنف محاكمة أكاديمي عمل وكيلاً لأمانة جدة، متهم بارتكاب مخالفات وإهدار المال العام أثناء فترة عمله بالأمانة. وشهدت آخر جلسة مواجهة بين المتهم ومحاميه من جهة وممثل الادعاء العام خلال النظر في القضية، حيث طالب المتهم من المحكمة إلزام الادعاء بإثبات التهم الواردة في لائحة الاتهام، وأقر بأنه سيعترف بكل ما أتهم به بما في ذلك تهمة نقل أولوية مشروع السيول في روابي جدة إلى طريق مكة أو إلى أي مكان آخر، وقال إنه أُخذ إعارة من قبل الجامعة بعقد بين الامانة والجامعة ومحدد بموجب العقد المهام الوظيفية التي يقوم بها وهي الدراسات والإشراف على عدة إدارات تتعلق بالمشاريع.
«قيادي أكاديمي» ينتظر إثبات الادعاء للتهم المنسوبة إليه

وذكر أنه قدم عدداً من الدراسات التي وفرت أكثر من 250 مليوناً في مشاريع كان يرغب تنفيذها وأن الامانة متعاقدة مع شركات أمريكية واستشاري مسؤول عن تنفيذ المشاريع وهو من يتحمل أي خلل فيها وليس له علاقة في ما يدعيه ممثل الادعاء العام، مشيراً إلى أن هناك إدارات متعلقة بالجسور وإدارة متعلقة بمشاريع تصريف السيول والأمطار وقدم صورة من العقد المبرم بين الجامعة والأمانة عن العمل المكلف به خلال فترة الإعارة، ولفت إلى انه يوجد 100مشروع بمليارات الريالات ومن الصعب أن يشرف عليها شخص واحد، والادعاء يريد أن أكون مسؤولاً عن أي مصورة في أي حفرة، مما دفع برئيس المحكمة توجيه سوالاً لممثل الادعاء حول عدم إحضار وإشراك الاستشاري في القضية، ورد الادعاء أن تهمة الجريمة توجه لموظف الدولة.

فيما طلب المتهم من المحكمة إلزام ممثل الادعاء بإثبات إنه وقع على مستخلصات لأي مقاول أو أي شركة، وأفاد أن الشركات التي كانت تعمل في الأمانة والتي تعتبر استشارية ومنفذة تعمل حالياً بالجيل في المنطقة الشرقية وعقد الأمانة يحملها أي خلل في تنفيذ المشاريع. ورد ممثل الادعاء أن لائحة الاتهام بنيت على ما قدمته الأمانة في خطاب جوابي عن مهمة المتهم، وما ورد من هيئة الرقابة والتحقيق بصفتها هي المختصة في تقدير الجانب الفني الذي يرى المتهم أنه ليس من اختصاص هيئة الرقابة، وفيه دليل براءته، بعد مطالباته في جلسات سابقة بالاستعانة بجهة فنية ذات خبرة لدراسة المشاريع محل الاتهام وتقديم تقرير لهيئة المحكمة يحدد التجاوزات إن وجدت، إضافة إلى طلبه إثبات الأدلة المتعلقة بإدانته بسوء الاستعمال الإداري وتحميل المتهم مسؤولية المخالفات وإهدار المال العام. وأضاف الادعاء أن ذلك تم بموجب تقرير صادر من ديوان المراقبة يوضح ما نتج عن المخالفات من أضرار جسمية حدث جزء منها في كارثة السيول.

مساجد تُهدم على طريق العلا.. و"الأوقاف": لا علم لنا

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131127/Con20131127657547.htm

منيف الميهوبي (تبوك)

فيما تكررت حادثة هدم المساجد على الطرق التي تربط محافظة العلا بالمدن والمحافظات المجاورة، نفى مدير الأوقاف وشؤون المساجد في محافظة العلا علي بشير العنزي علاقتهم أو علمهم بتلك الإزالة، موضحا أنها خارج اختصاص إدارته، كون هذه المساجد يتم بناؤها عن طريق فاعلي خير دون الرجوع إلى الأوقاف وشؤون المساجد في العلا.

وأكد أن الوزارة لا تملك أي ارض لبناء مساجد عليها لخدمة المسافرين عبر هذه الطرق، متمنيا أن تخصص وزارة الشؤون البلدية والقروية أراضي على الطرقات لبناء المساجد، شريطة أن تكون تحت إشراف مباشر من قبل وزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد.

وقد استغرب أهالي المحافظة والمسافرين الذين يمرون بهذه الطرق ما شاهدوه معتبرين ذلك انتهاكا لحرمة المساجد، فضلا عن حرمان العابرين من تأدية الصلاة في المسجد.

وقد تحدث لـ«عكاظ» نايف البقمي قائلا: أجد صعوبة كبيرة في البحث عن مسجد في طريقي من العلا إلى أي محافظة قريبة او حتى المدن فأكثر المساجد اما أن تكون هدمت أو بدت عليها آثار عوامل الطبيعة في غياب الصيانة الدورية لها.

وطالب محمد ناصر بإيجاد حل لهذه الإشكالية بأسرع وقت ممكن، وأن تنظر الاوقاف لهذه المطالب بجدية، ذلك أن أكبر مشكلة تواجه المسافرين هي البحث عن مسجد للصلاة.

• عكاظ" رصدتهم يقفزون فوق سور مدينة الحجاج

تعليق الدراسة بقسم الطالبات احترازياً بسبب دخول15 إثيوبياً لجامعة طيبة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131127/Con20131127657676.htm

سماح ياسين (المدينة المنورة)

علقت جامعة طيبة أمس الدراسة في قسم الطالبات وأغلقت بواباتها الرئيسية ومنعت الطالبات ومنسوبات الجامعة من الدخول إلى القسم لأسباب أمنية احترازية بعد أن تمكن 15 من الإثيوبيين المخالفين لنظام الاقامة والمتواجدين بمدينة الحجاج المجاورة من اقتحام الجامعة ودخولها في ساعات الصباح الأولى من يوم أمس، ولم تعلق الجامعة الدراسة في كليات السلام للطالبات لبعدها عن الموقع.

«عكاظ» تواجدت في المكان صباح أمس لرصد ما يحدث، حيث وضعت الجامعة حراس أمن في البوابتين الشرقية والغربية لقسم الطالبات، لمنع دخول الطالبات ومنسوبات الجامعة وإخراج الطالبات والموظفات اللاتي حضرن إلى الجامعة عند الساعة السادسة والنصف صباحا.

ورصدت كاميرا «عكاظ» الإثيوبيين وهم يقفزون من فوق سور مدينة الحجاج، وآخرين يتجمعون خلفه بعضهم قطعوا الشارع للوصول إلى الجهة المقابلة للجامعة من أجل الشراء من مطاعم وبقالة بجانب إحدى محطات البنزين وذلك تحت رقابة أمنية مشددة ووصل عددهم ما يقارب 300 إثيوبي.

التقت «عكاظ» بأحد الإثيوبيين الهاربين من مأوى مدينة الحجاج وسألناه عن سبب تجمعهم، فقال «بعضهم سلموا أنفسهم لترحيلهم إلى بلادهم، وآخرون قبض عليهم من قبل الجوازات، وهم ينتظرون حاليا إنهاء اجراءات سفرهم، فيما تسلق بعضهم أسوار الجامعة وكسروا بعض الأشياء بالجامعة ولم يكن في نيتهم إحداث فوضى أو تخريب داخل الجامعة أو خارجها، ولكنهم يريدون الترحيل».

حراس الأمن

من جهته قال أحد حراس الأمن المتواجدين على بوابة الجامعة لمنع دخول الموظفات والطالبات «تمكن عدد من الإثيوبيين من دخول الجامعة عن طريق تسلق الجدار، حيث إن جميع بوابات الجامعة مقفلة، وتمكن حراس الأمن من الإمساك بهم وإبلاغ الجهات الامنية التي تعاملت مع الموقف بجدية وأخرجتهم من الجامعة، ومن أجل سلامة الطالبات والموظفات منعنا دخول أي احد الى الجامعة حتى نتأكد من عدم وجود أي إثيوبي في الداخل وذلك بتوجيه من الإدارة العليا بالجامعة».

وأكد زميله أنهم برروا إغلاق الجامعة وتعليق الدراسة للطالبات والمنسوبات بوجود أعطال في أجهزة التكييف حتى لا يحدث ذعر بين الطالبات والموظفات، خاصة أن الجهات الأمنية وأمن الجامعة تمكنوا من السيطرة على الوضع، مشيرا إلى أن ما تم تناقله عن مقتل زملائه من قبل الإثيوبيين واصابة بعضهم مجرد شائعات لا أساس لها من الصحة.

وقالت موظفة الأمن سلمى «حضرت الى الجامعة منذ السادسة والنصف صباحا فيما دخلت بعض الموظفات والطالبات، وفوجئنا باتصال من احدى زميلاتنا تطالبنا بالخروج من الجامعة لأن الوضع بها غير آمن، ورفضت الخروج إلا بعد أن تخرج جميع الموظفات والطالبات، وبعد أن جاءنا أمر بالخروج قمت وإحدى زميلاتي بتفتيش الجامعة واخراج الطالبات والموظفات اللاتي حضرن إلى الجامعة في وقت مبكر، وعملنا على تمشيط المنطقة والمباني والمصلى والمطاعم وجمعنا

الطالبات في مكان واحد واتصلنا على أولياء أمورهن للحضور لاصطحابهن الى منازلهن، وأخبرت الطالبات أن هناك اصلاحات في الجامعة وعليهن العودة إلى منازلهن، إلا أن رسائل «الواتس» والجوال كانت أسرع في نقل خبر دخول الإثيوبيين إلى الجامعة، لذلك كان عدد الحاضرات الى الجامعة قليلا مقارنة بالحضور اليومي والزحام الذي تشهده الجامعة يوميا، وحضر أولياء أمورهن لاستلامهن ما عدا طالبة واحدة سافرت والدتها ولا يوجد من يأتي لاصطحابها فاتصلنا على خالها وحضر وأخذها إلى منزله».

من جهتها تقول إحدى الموظفات «وصلتني رسالة بعد صلاة الفجر على هاتفي الجوال من إحدى زميلاتي تخبرني فيها بالأمر، ولم أصدق وعند ذهابي في اليوم التالي وجدت حراس الأمن وقد وضعوا سياراتهم امام البوابات وأرجعوا جميع المنسوبات والطالبات بحجة أن هناك أعمال صيانة في الداخل، فعدت وأخبرت زميلاتي بالواتس اب بعدم ذهابهن إلى الجامعة».

إحدى الطالبات تقول «يوصلني والدي يوميا الى الجامعة وعند وصولي اليها وجدنا أنها خالية وأفادنا حراس الأمن بأنه لا يوجد دوام بسبب عطل في أعمال التكييف ووجود صيانة لمباني الجامعة بالداخل فصدقنا كلامه وذهبنا، ولكننا سمعنا أن الإثيوبيين اقتحموا الجامعة البارحة الأولى».

وتضيف طالبة أخرى «عندما استيقظت في الصباح الباكر وجدت عددا من الرسائل على الواتس اب من زميلاتي يخبرنني ألا أذهب إلى الجامعة، وأخبرت والدي فقال لي لا تذهبي مع السائق وسأوصلك للتأكد من الوضع بعد ذلك بدقائق قرأت على «تويتر» إن الجامعة مغلقة لوجود اصلاحات بها، وأصطحبني والدي إلى هناك للتأكد من الوضع فوجدنا حراس الأمن يمنعوننا من الدخول».

وأكد عدد من أولياء أمور الطالبات على ضرورة ابعاد الإثيوبيين عن مقر الجامعة ووضعهم في مكان آخر لضمان عدم حدوث مكروه للطالبات أو الطلاب، خاصة أنهم استطاعوا الخروج من مدينة الحجاج والدخول الى الجامعة.

من جانبه أوضح الناطق الاعلامي بشرطة منطقة المدينة المنورة العقيد فهد بن عامر الغنام، أن عددا من الإثيوبيين الموجودين داخل الإيواء المخصص لهم بمدينة الحجاج تمكنوا من الخروج عبر السور الخارجي، وتمت السيطرة عليهم من قبل الجهات الأمنية ممثلة في دوريات الأمن، وتجمع عدد منهم خارج سور مدينة الحجاج وتمكن 15 شخصا من الدخول في جامعة طيبة من خلال القفز على سورها الخارجي الملاصق لمدينة الحجاج، وتمت السيطرة عليهم من قبل الدوريات الأمنية وإخراجهم خارج أسوار الجامعة وإعادتهم إلى الايواء المخصص لهم بمدينة حجاج البر، وتم تمشيط مبنى الجامعة للتأكد من عدم وجود أشخاص منهم داخل أسوارها وبمناقشتهم مبدئيا أفادوا بأن سبب خروجهم من الإيواء هو مطالبتهم بسرعة انهاء اجراءات ترحيلهم الى بلادهم، علما بأنه لم يكن هناك أي آثار للشغب أو الحاق الضرر بالمارة أو السيارات العابرة للطريق أو المنشآت المجاورة للإيواء.

وأوضح الناطق الاعلامي بجامعة طيبة الدكتور عيسى محمد القايدي، أن ما تم تداوله في بعض وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي من تضخيم للحدث غير دقيق، كما أن ادارة الجامعة تابعت الموضوع مع الجهات المختصة أولا بأول واتخذت اللازم كإجراء احترازي لضمان سلامة منسوبات الجامعة.

وأكد مصدر مسؤول بالجامعة أن تعليق الدراسة بشطر الطالبات جاء كإجراء احترازي خاصة ان مدينة الحجاج ملاصقة للجامعة، وقال «الدراسة في كليات السلام للبنات لم تعلق والوضع فيها آمن».

بإشراف وزير العدل ورئاسة مرداد عضو المجلس الأعلى للقضاء

لجنة عليا لإنفاذ آلية العمل وحصر احتياجات الأنظمة القضائية الجديدة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131127/Con20131127657534.htm

متابعة: عدنان الشبراوي

أصدر وزير العدل رئيس المجلس الاعلى للقضاء أمس قرارا اداريا يقضي بتشكيل لجنة على مستوى عال باشرافه الشخصي ورئاسة الشيخ محمد امين مرداد رئيس محكمة الاستئناف عضو المجلس الأعلى للقضاء وعضوية ستة قضاة ومختصين.

وجاء في القرار ان تتولى اللجنة اعداد التوصيات اللازمة لتنفيذ بنود آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء الواجب تنفيذها اثر صدور نظام المرافعات الشرعية ونظام الاجراءات الجزائية ومشاريع صيغ القرارات اللازمة لذلك، والتنسيق مع ديوان المظالم ووزارة العمل واللجان شبه القضائية لانفاذ بنود العمل لنظام القضاء المتعلقة بنقل اختصاصها الى وزارة العدل، وحصر اختصاصات المحاكم التي تأثرت بصدور الانظمة القضائية الجديدة، واعداد التوصيات اللازمة ومشاريع صيغ القرارات اللازمة لذلك، ودراسة احتياجات المحاكم من القضاة واعوانهم وتقديم التوصيات اللازمة بهذا الشأن. ومنح الوزير العيسى اللجنة مهلة أسبوعين لاعداد التصور العام بشأن التوصيات اللازمة لتنفيذ بنود آلية العمل التنفيذية لنظام القضاء الواجب تنفيذها، على ان تستعين اللجنة بمن تراه لازما لانجاز عملها. وتضم اللجنة في عضويتها كلا من الشيخ عبدالله بن حمد السعدان، الشيخ عبدالرحمن بن عبدالعزيز التويجري، الشيخ عبدالرحمن بن صالح المقحم، الشيخ عبداللطيف بن محمد ال الشيخ، محمد بن عبدالله العقيل والمهندس ماجد بن ابراهيم العدوان مدير عام مشروع الملك عبدالله لتطوير مرفق القضاء.

فيديو "تعنيف طالب" يستنفر "تعليم جازان"

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=168937&CategoryID=3

جازان: موسى محرق

شرعت الإدارة العامة للتربية والتعليم بمنطقة جازان أمس بالتحقيق في مقطع فيديو انتشر على موقع "يوتيوب" لطالب بإحدى مدارس المنطقة وهو يبكي ويشتكي تعنيف معلمه له، فيما بدا من المقطع أن المعلم نفسه هو من قام بالتصوير.

من جهته، أوضح المتحدث الرسمي لإدارة التربية والتعليم بالمنطقة يحيى عطيف صدور توجيه مدير عام التربية والتعليم بالمنطقة محمد بن مهدي الحارثي، بسرعة تحديد مكان وتاريخ المقطع تمهيدا لاتخاذ الإجراءات اللازمة حيال ذلك التصرف الذي وصفه بـ"غير المسؤول".
وأكد عطيف أن الإدارة العامة للتربية والتعليم بجازان لا ترضى بمثل تلك التصرفات غير المسؤولة في حال ثبوت أن ذلك المقطع لأحد معلميها، مشددا على ضرورة التعامل التربوي والأبوي مع جميع الطلاب وفقا للتعاميم واللوائح الرسمية. وأبدى عدد من معلمي المنطقة استياءهم من قيام أحد المعلمين بتصوير طالب يدرس بالصف الأول الابتدائي أثناء دخوله في نوبة بكاء وخوف لعدم إتقانه مهارة الكتابة.
وقال المعلم محمد الحازمي "إن هذا التصرف لا ينم عن الالتزام بأخلاقيات المهنة أبداً، وبتصوير المعلم لتلميذه داخل الفصل ونشره للمقطع في وسائل التواصل الاجتماعي يكون قد ألحق الضرر الكبير بنفسية ذلك الطالب".
من جانبه، دعا المعلم عصام أحمد إلى "سرعة الكشف عن ذلك المعلم المستهتر بواجباته ومساءلته عن تصرفه وسلوكه الذي لا يعبر عن أخلاقيات المهنة، ودور المعلم في خلق الأجواء المناسبة لطلابه للتعلم بعيدا عن التوتر والقلق النفسي".
ووصف منصور موسى سلوك المعلم وتصوير الطالب بغير الإنساني ويتنافى مع قيم التربية والتعليم، داعيا إلى ضرورة محاسبته على نشره مثل تلك المشاهد من داخل فصله لما يمكن أن يتسبب فيه من أذى وضرر نفسي واجتماعي بالطالب وبأسرته.

بعد 5 أشهر.. "نزاهة": لم نبلغ "رسميا" بدعوى مرفوعة ضدنا

قالت إنها حفظت بلاغ المواطن الشبيب لكون قضيته منظورة شرعا

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=169007&CategoryID=5

الرياض: الوطن
انتظرت الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد "نزاهة" 5 أشهر للرد على ما نشرته "الوطن" بتاريخ 14 شعبان الماضي حول وجود دعوى مقيدة ضدها في المحكمة الإدارية، لتؤكد في بيان لها أمس عدم تبلغها بالدعوى المذكورة، مستندة في ذلك على تصريح المتحدث الرسمي باسم ديوان المظالم الذي نشرته "الصحيفة" أيضاً بشأن عدم وجود دعوى ضد الهيئة.
وأكدت الهيئة في بيان على لسان مصدرها المسؤول - تسلمته "الوطن" أمس - أنها خاطبت ديوان المظالم بما ذكر، وتلقت الإجابة بعدم وجود دعوى مقيدة لدى المحكمة الإدارية ضدها، مشيرة إلى أنها تابعت ما نشر في "الوطن" بتاريخ 16 /1 / 1435هـ العدد "4800" بشأن تخلف الهيئة عن حضور جلسة نظر دعوى مقامة ضدها أمام المحكمة الإدارية بالرياض، تقدم بها المواطن فهد الشبيب، مدعياً تجاهل الهيئة بلاغاته، وقالت إنها لم يردها أي تبليغ رسمي من المحكمة الإدارية بحضور دعوى مقامة ضدها.
وأوضحت "نزاهة" أنها خاطبت ديوان المظالم للتحقق، رغم أنه لم يردها أي تبليغ رسمي من المحكمة، وتضمنت إجابته عدم وجود قضية ضدها، وهو ما أكده المتحدث الرسمي باسم ديوان المظالم في تصريح نشر في "الوطن" بتاريخ 17 /1 / 1435 بالعدد "4801" من أن المواطن لديه عدة دعاوى ضد جهات حكومية أخرى.
واعترفت الهيئة بأنها تلقت بلاغاً من المواطن المذكور وأخضعته للدراسة من قبل مختصين لديها وتم التواصل مع المواطن، وتبيّن أن موضوع بلاغه يتعلق بنزاع حول عقار استأجره من أحد المواطنين، ويتم النظر فيه أمام الجهات القضائية المختصة، وتم الإيضاح له بناء على ذلك، وحفظ البلاغ طالما أنه ينظر شرعا. وجددت الهيئة في ختام بيانها دعوتها لعموم المواطنين إلى التعاون والتواصل معها للإبلاغ عن أي تصرفات تنطوي على فساد للقضاء عليه وتنقية المجتمع منه ومن آثاره، مشيرة إلى أنها توضح ذلك من منطلق سعيها لتعزيز الشفافية.

ذوو الاحتياجات الخاصة يأملون بجسور مشاة تخدمهم

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://www.alyaum.com/News/art/105587.html

اليوم - الدمام
ذكر رئيس نادي إرادة للمعاقين ببرنامج الأمير محمد بن فهد لرعاية الشباب فواز الدخيل، إن فئة ذوي الاحتياجات الخاصة حركياً تعاني عدم التركيز على حقوقها، خاصة في الشوارع وأهمها الحق في توفير المواقف المختصة لهذه الفئة،

وتغريم المخالفين حسب الأنظمة واللوائح، وهناك نظام مُقر لدى الجهات المعنية بتغريم المخالف للموقف بـ « 100» ريال كحد أدنى، و 150ريالا كحد أعلى، وأضاف الدخيل: لا بد من تثقيف المواطنين العاديين بحقوق وأنظمة أقرانهم من ذوي الاحتياجات الخاصة، وتوضيح الجزاءات المترتب عليها حين مخالفتها.

فيما طالب فواز إدارة السلامة المرورية بتنشيط حملاتها التوعوية المكثفة حفاظاً على تثقيف المواطنين بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة، حيث إن هناك عددا كبيرا من المواطنين يجهولون أو يتجاهلون حقوق ذوي الإعاقة الحركية على الطرقات.

وقال رئيس نادي إرادة في شأن جسور المشاة: من النادر وجود جسور ملائمة لاستفادة أفراد ذوي الاحتياجات الخاصة منها للانتقال من جهة إلى الجهة المقابلة للطريق، خاصة لعدم توافر منزلقات في الأرصفة لخدمة فئة ذوي الاحتياجات في بعض شوارع مدينتي الدمام والخبر.

وأشاد رئيس نادي إرادة بتوافر جسر مشاة يخدم ذوي الاحتياجات الخاصة حركياً على طريق الدمام - الظهران السريع.

كما يأمل في تعميم هذا النموذج على جميع الجسور في المنطقة الشرقية، حيث لا توجد جسور في المنطقة تخدم ذوي الاحتياجات الخاصة وهذا الأمر لا بد من الوقوف عليه بشكل جاد حتى نتمكن -نحن ذوي الإعاقة- من مسايرة أمورنا والتزاماتنا بشكل فعال في المجتمع.

كما نأمل من الجهات المعنية سواء من إدارة مرور المنطقة الشرقية أو إدارة أمن الطرق وبقية الجهات الأخرى في العمل على تثقيف وتوعية المواطنين بالالتزام بعدم اقتراف المخالفات التي تهضم حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة سواء مواقف مرورية خاصة بهم أو الوقوف بشكل خاطئ عند المنزلقات في الأماكن العامة أو عند الدوائر الحكومية، ونحتاج إلى تطبيق الأنظمة التي تنص قانونياً ونظامياً لتغريم من يخالف مثل هذه الحقوق الخاصة بذوي الاحتياجات الخاصة.

الاستئناف" تؤيِّد قرار إلغاء الحسم من رواتب« معلمي البصمة »

المصدر: جريدة الشرق الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://www.alsharq.net.sa/2013/11/27/1007896

المدينة المنورة – محمد المحسن

أيدت محكمة الاستئناف بمنطقة الرياض القرار الصادر من المحكمة الإدارية في المدينة المنورة القاضي بإلغاء قرار الحسم من رواتب عدة موظفين بإدارة التربية والتعليم بمحافظة المهد، لم يثبتوا حضورهم وانصرافهم أثناء دوامهم الرسمي بنظام «البصمة»، وذلك لعدم وجود تشريع أو نظام رسمي ينص على إثبات الحضور والانصراف لموظفي الوزارة بهذه الطريقة.

وأكدت المحكمة في قرارها (حصلت «الشرق» على نسخة منه) على ضرورة إلغاء قرار مدير تعليم المهد الذي نص على تسجيل حضور وانصراف الموظفين بالبصمة، وإلغاء أيضاً أي قرار حسم على الموظفين المدعين في القضية أو غيرهم، مع تعويضهم بالمبالغ التي حسمت من رواتبهم.

إلى ذلك وجه مدير التربية والتعليم بمحافظة المهد سعيد الجريسي خطاباً سرياً إلى مدير الشؤون المالية والإدارية بالإدارة يتضمن قرار محكمة الاستئناف، وذلك بعد أن أصدر نفسه قراراً مخالفاً لأنظمة الوزارة يعتمد على تسجيل الحضور والانصراف بـ «البصمة» بينما تعتمد الوزارة على التوقيع في الحضور والانصراف للموظفين.

يذكر أن عدداً من موظفي «تعليم المهد» تقدموا قبل عامين بدعوى قضائية في المحكمة الإدارية بالمدينة المنورة ضد إدارتهم بسبب الحسم من رواتبهم على خلفية امتناعهم عن تسجيل حضورهم عبر جهاز البصمة، والذي يطبق لأول مرة في الإدارة. وطالبوا في دعواهم برد المبالغ المالية المخصومة منهم، مؤكدين عدم قانونية الإجراء الذي اتبعته الإدارة؛ حيث تقضي الضوابط بطي قيد الموظف إذا غاب عن العمل 15 يوماً، وقالوا إنهم لم يتغيبوا عن العمل بل كانوا يوقعون في سجل الحضور والانصراف، وأنهم أحجموا عن استخدام جهاز البصمة لمخاوفهم من الآثار السلبية له في ظل ارتفاع نسبة التلوث في محافظة المهد.

"الداخلية": انتهاكات صريحة بمكاتب "الخدمات العامة"

طالبت "الشؤون البلدية" بملاحقة المخالفين والرفع بتقارير عن التجاوزات

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=169006&CategoryID=5

الرياض: أحمد عامر

رفضت وزارة الداخلية ما وصفته بـ"الانتهاكات الصريحة" لخصوصية أمن المعلومات الإلكترونية، ومخالفة أنظمة الوزارة في برامجها الخدمية التي تقدمها للمواطنين.

وعلمت "الوطن" من مصادر مطلعة، أن "الداخلية" رصدت مؤخرا قيام بعض مكاتب الخدمات العامة بالإعلان عن تقديم خدمات إنهاء إجراءات وزارة الداخلية الإلكترونية باستخدام نظام "أبشر"، والمخصص لإنجاز المعاملات الإلكترونية للمواطنين والمقيمين، مما عدّته الوزارة انتهاكا صريحا لخصوصية أمن المعلومات الإلكترونية، وكذلك مخالفة لأنظمة الوزارة.

وكشفت المصادر، عن إبلاغ وزير الداخلية الأمير محمد بن نايف، وزارة الشؤون البلدية والقروية، لمنع تلك المكاتب والمحلات التجارية من الإعلان عن هذه الخدمات أو تقديم تلك المخالفات للمواطنين والمقيمين.

وأكدت المصادر، أن وزارة الشؤون البلدية وجهت الأمانات والبلديات باتخاذ الإجراءات اللازمة، لمنع تلك المخالفات وممارستها، أثناء تقديم مكاتب الخدمات العامة للأنشطة المسموح بها.

وكشفت المصادر أن بعض هذه المكاتب المخالفة تتخذ مقرات لها داخل المولات والأسواق التجارية في المدن الرئيسة، وكذلك بالقرب من مقرات الأحوال المدنية وإدارات الجوازات، مشيرة إلى أن البلديات تعكف على أخذ التعهدات من مكاتب الخدمات العامة بعدم تقديم الخدمات الإلكترونية بوزارة الداخلية، والرفع بتقارير دورية عن سير الإجراء لمنع وقوع المخالفات المحظورة من قبل وزارة الداخلية.

إذا صلح القضاء تقدمنا!

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131127/Con20131127657637.htm

تركي الدخيل

مؤسسة القضاء في أي بلد هي أساس الأمن الاجتماعي. حين يكون القضاء متطورا تبعا لتطور العصر وتغير مشكلات المجتمع وتشعبها يكون الوضع العام مستقرا، على المستويين الاجتماعي والسياسي. من هنا يكون الانتباه الاستثنائي لموضوع الإصلاح القضائي الذي اهتم به الملك عبدالله منذ أن كان وليا للعهد. وخصص له برامج وميزانيات. والآن تقطف الثمار مع إعلان ثلاثة أنظمة، من بينها نظام المرافعات الجزائية، بما مجموعه 242 مادة قضائية وصلت نسبة التعديل فيه بالحذف والإضافة نحو 40% من النظام السابق، وتضمنت مواد النظام الجديد فقرات جديدة وأخرى معدلة فيما تم شطب مواد سابقة.

اعتمد النظام، لكن لم تنشر المواد، «عكاظ» سبقت القنوات الرسمية لتنشر فقراتٍ من مواده. وربما من أبرز ما جاء فيه نص المادة الرابعة بخصوص قضايا الحسبة، وفي مضمونها: «لا ترفع أي دعوى حسبة إلا عن طريق المدعي العام بعد موافقة الملك، ولا تسمع بعد مضي ستين يوما من تاريخ نشوء الحق المدعى به»، وهذا يخالف الأنظمة السابقة، وفي هذا ضبط لموضوع الحسبة الذي كان مشاعا للجميع، وأجج العداوات والاختلافات، ودجنت ثغرة الحسبة للصراع بين التيارات.

أيضا نصت المادة الحادية عشرة في الفقرة الثانية على تشريع جديد أجاز للقضاء الاستعانة بالقطاع الخاص في تحضير الخصوم، ونصت الفقرة على ما يلي: «يجوز الاستعانة بالقطاع الخاص في تحضير الخصوم وفق ضوابط تحددها اللوائح اللازمة لهذا النظام، وتطبق على موظفي القطاع الخاص القواعد والإجراءات المنظمة لأعمال المحضرين».

نصت الفقرة الثالثة من المادة 57 على أنه: «إذا تخلف المدعى عليه في المسائل الزوجية والحضانة والنفقة والزيارة ومن عضلها أولياؤها، فللمحكمة أن تأمر بإحضاره جبرا وفق ضوابط تحددها لوائح هذا النظام».

مهمة هذا النظام كما في «الديباجة» التي نشرت على موقع «واس» أن نظام المرافعات الشرعية أوجد طريقا مختصرة للحد من المماطلة في أداء الحقوق وتعويض المتضرر؛ فأوكل للمحكمة التي أصدرت الحكم نظر دعوى التعويض عن الأضرار الناتجة من المماطلة في أداء الحقوق محل الدعوى.

هذه المواد تم تداولها، غير أننا بانتظار صدورها رسميا حتى يتسنى لنا المناقشة والابتهاج بهذا التطور العدلي في النظام القضائي في السعودية، والذي سيعيد الحقوق ويريح المحامين والموكلين.

من يحمي المحامين؟!

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=19116

أمجد المنيف

نعرف جيدا أنه في كل دول العالم تقوم "وزارة العدل" ـ أو ما يوازيها ـ بحماية الحقوق، والأشخاص، وآرائهم.. وتمثل الملاذ الآمن لكل القضايا التي تقع في ضمن مسؤوليات البلاد، ولا تتهاون "إطلاقا" في تجييش كل قنواتها المشروعة من أجل توزيع الحقوق بطريقة عادلة، كجهة محايدة، يلجأ لها المظلومون والمتضررون وطلاب الحق.

كل هذا يبدو جميلا، لكن ما هو غير ذلك، أن تتبدل الأدوار، وأن تفتش "العدل" عن عدل لدى جهات أخرى، لتقاضي محامين.. أحدهم درّس بالمعهد العالي للقضاء، وآخر تخرج في جامعة "هارفارد"، وثالث عمل كقاض بالمحكمة العامة في الرياض لسنوات، بطريقة تفتقر للموضوعية، بعد أن قفزت على النظام الأساسي للحكم، الذي يقول باختصاص هيئة التحقيق والادعاء العام في مثل هذه الدعاوى، حيث إنها مقامة من وزارة ذات جهة اعتبارية.. فما النظام الذي بُنيت عليه الدعوى؟!

ونظرا لأن الزميل الجميل، والمحامي الدكتور أسامة القحطاني، قد فصّل كل هذا في مقال سابق له ـ وهو الأعلم قانونيا ـ فإني أود أن أتطرق للقضية من وجهة نظر "العلاقات العامة"، إذ إن الوزارة لم تتيقن مدى أبعاد مثل هذه الدعاوى في التأثير على صورة المنظومة وعلاقتها بالمتلقي، ولم تحاول أن ترمم تلك العلاقات بالجمهور من خلال استحداث ما يقربها من الناس، بدلا من تنفيرهم!

ولأن الشيء بالشيء يذكر، وتفنيدا لتأثير مثل هذا على صورة المؤسسات، فقد شنت جل وسائل الإعلام الأميركية، ومؤسسات المجتمع المدني الأميركي، حملات متنوعة، وانتقادات حادة، ضد وزارة العدل الأميركية، نظير مراقبتها لهواتف موظفي وكالة "الأسوشيتدبرس" الإخبارية، وعلى الرغم من فارق القضية، إلا أنها أساءت بشكل كبير لها، بسبب انتهاكها للتعديل الأول في الدستور الأميركي الذي يضمن "حرية التعبير".. بل عدّته أحد الأسباب التي أدت "بشكل ملحوظ" إلى تراجع شعبية الرئيس أوباما حتى وصلت معدلات قبوله إلى 37% في حين أعرب 57% من الشعب الأميركي عن رفضه لأداء الرئيس!. والسلام

المملكة: من حق الفلسطينيين إقامة دولتهم

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20131127/Con20131127657812.htm

واس (نيويورك)

دعت المملكة المجتمع الدولي للاستمرار في دعم الشعب الفلسطيني الشقيق في كل مساعيه السلمية لنيل حقوقه الطبيعية المشروعة مع اتخاذ خطوات واضحة وملموسة من أجل رفع الظلم الذي تعانيه أجيال من الشعب الفلسطيني ليس لهم ذنب سوى وقوعهم تحت رزئة استعمار إسرائيلي يكاد يكون الوحيد القائم بعد انتهاء عهود الاستعمار وانحسار سياسات التفرقة العنصرية في العالم. وأوضحت في كلمتها أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلسة النقاش العام حول البند (36) الخاص بالقضية الفلسطينية التي عقدت أمس بالتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وألقاها القائم بأعمال وفد المملكة لدى الأمم المتحدة بالإنابة المستشار الدكتور عبدالمحسن بن فاروق إلياس، أن القرار الذي اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة وبالأغلبية الساحقة في مثل هذا اليوم من العام الماضي بمنح دولة فلسطين صفة الدولة المراقب غير العضو، ليؤكد نفاد صبر المجتمع الدولي لإيجاد حل للقضية الفلسطينية ومنح الشعب الفلسطيني حقه الطبيعي والشرعي في دولة قابلة للحياة كشأن بقية الشعوب في حياة كريمة وطبيعية.

وقال: «إن احتفال المجتمع الدولي باليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني وعقد هذه الجلسة لهي مناسبة مهمة يجدد من خلالها المجتمع الدولي تضامنه ودعمه للشعب الفلسطيني الشقيق في ظل نضاله المستمر في الدفاع عن حقوقه المشروعة وحقه في تقرير المصير».

وأضاف الدكتور عبدالمحسن إلياس أن المملكة تتابع وبكل اهتمام تطورات مباحثات عملية السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، مؤكدا أهمية أن تفضي تلك المباحثات إلى تحقيق السلام الشامل والعادل الذي يسمح ضمن جدول محدد وواضح بتمكين الشعب الفلسطيني من استرداد كافة حقوقه ضمن دولته المستقلة. وأكد أن ما تقوم به السلطات الإسرائيلية المحتلة من تنكيل بالفلسطينيين والاستمرار في انتهاكات حقوقهم واستمرار العمليات الاستيطانية السرطانية دون أن تتحرك المنظمات الدولية ذات العلاقة وبحزم، وبعيدا عن البيانات الخطابية لوقف ذلك العدوان الاستعماري لهو سبب في الإحباط الذي يعاني منه المجتمع الدولي حاليا.

وقال القائم بأعمال وفد المملكة لدى الأمم المتحدة بالإنابة: «إن الأنكى من ذلك أن تعلن السلطات الإسرائيلية عن تلك المشاريع الاستيطانية الجديدة في يوم التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني وكأن بها تقول إنها لا تقيم وزنا للمجتمع الدولي ولا تحترم رغباته وما يصدر عنه من قرارات أو بيانات».

وأكد الدكتور عبدالمحسن إلياس إدانة المملكة وبشدة استمرار اعتداء سلطات الاحتلال والمستوطنين الإسرائيليين على الفلسطينيين وممتلكاتهم وعمليات تهجيرهم للشعب الفلسطيني واعتداءاتهم على مدينة القدس والمقدسات الدينية.

كاريكاتير

	المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/576097
	المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 23 محرم 1435هـ - 27 نوفمبر 2013م http://alhayat.com/Caricature/Enlarge/576129